

السياسة المالية كأداة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر

د. راضية كروش

جامعة قاصدي مرباح ورقلة

radia.hmd@gmail.com

الملخص:

تعتبر السياسة المالية أداة هامة في توجيه مختلف المتغيرات الاقتصادية، كما تلعب دورا هاما في تحقيق التنمية الاقتصادية والتوازن الاقتصادي، باعتبارها أحد مركبات السياسة الاقتصادية، فهي تساهم بشكل كبير في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والذي يحتل مكانة هامة لدى جميع الدول، إذ تعمل السياسة المالية بالتأثير على الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال سياساتها الضريبية أو سياسة الإنفاق العام فكلما كانت السياسة الضريبية مرنة ومتضمنة لتحفيزات معتبرة كلما شجعت بشكل كبير على تدفقات استثمارية نحو البلد وكلما كانت النفقات العامة موجهة نحو دعم البنى التحتية كلما عرف الاستثمار الأجنبي استمرارية و استقرارا بذلك البلد.

الكلمات المفتاحية: سياسة مالية، استثمار أجنبي مباشر، ضرائب، نفقات عامة، تحفيز ضريبي.

Abstract : the financial policy is an important tool in directing the various economic variables, also it has an important role in achieving economic development and economic balance, as one of the vehicles of economic policy, and they contribute significantly to attract foreign direct investment, which occupies an important part among the major countries. So the financial policy affect on the foreign direct investment through fiscal policy or policy public spending, the more flexible of tax policy, wich including motivations, the more heavily promoted investment flows towards the country, whenever the public expenditures directed toward supporting infrastructure whenever known foreign investment the continuity and stability of that country.

Keywords : Fiscal policy, foreign direct investment, taxation

Motivation.

تمهيد:

يحتل الاستثمار الأجنبي المباشر مكانة هامة في اقتصاديات الدول، وذلك لما له من أهمية بالغة في تحقيق التنمية الاقتصادية. ما أدى بدول العالم إلى التسابق للحاق بركب التنافس الدولي من أجل جذب أكبر قدر من الاستثمارات، ونتيجة لما لهذه الاستثمارات من آثار إيجابية على اقتصاديات الدول فقد عملت هذه الأخيرة كل الإمكانيات بهدف تشجيع أكبر الشركات العالمية للاستثمار في أراضيها، كما عملت جاهدة على تهيئة الظروف المناسبة كإلغاء الحواجز الجمركية والتسهيلات الإدارية لجذب أكبر قدر ممكن من المستثمرين،

وحتى تتمكن الدول من استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وجب عليها إتباع سياسات اقتصادية هادفة لتعبئة رؤوس الأموال الخاصة، وتعتبر السياسة المالية كأحد الأجزاء المكونة للسياسة الاقتصادية فهي تلعب دورا مهما في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر، ويتمثل دور السياسة المالية في تحفيز وجذب الاستثمار من خلال استخدام مكوناتها المتمثلة في السياسة الإنفاقية والسياسة الضريبية، ويبرز دور السياسة الإنفاقية في الإنفاق على الجوانب والمجالات التي توفر مناخا استثماريا ملائما ومساعدة على الاستثمار، ويظهر دور السياسة الضريبية من خلال التحفيزات المقدمة للمستثمرين لجعلهم يفضلون استثمار رؤوس أموالهم.

إشكالية الدراسة: ما مدى فاعلية السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر؟

تحاول في هذه الورقة البحثية الإجابة عن الإشكالية المطروحة ومن أجل ذلك قسمنا الدراسة إلى ثلاث محاور:

- عموميات حول السياسة المالية؛
- الجوانب النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر
- فاعلية السياسة المالية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

أولا: عموميات حول السياسة المالية.

1- تطور السياسة المالية

شهد علم المالية تطورا كبيرا تزامن والمستجدات التي تعاقبت على المجتمعات وتحول دور الدولة من الحارسة إلى الدولة المتدخل، انعكس ذلك على مفهوم النظام المالي فنقله من السياسة المالية المحايدة إلى السياسة

المتدخلة، ما أدى إلى ظهور تغيرات اقتصادية واجتماعية حديثة حول دور الدولة وضرورة تدخلها في كافة مجالات الحياة، ومن هنا ظهر دور السياسة المالية مؤثراً في الحياة في مختلف مجالاتها. ولقد مرت السياسة المالية بتطورات التالية حسب الأوضاع السائدة والإيديولوجيات المتبناة، ففي ظل غياب السلطات المنظمة للمجتمع في العصور القديمة، لم يكن للسياسة المالية أي تأثير ففي الفكر الكلاسيكي كانت السياسة المالية تشغل حيزاً معتبراً من اهتمام الباحثين آنذاك، تحت مبدأ عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، واحتفاظها بدور الحماية والأمن، لأن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي سيعيق حرية القطاع الخاص، ويحرمه من رؤوس الأموال اللازمة لزيادة الإنتاج وتنمية الاقتصاد الوطني، وكل تدخل من قبل الدولة يخل من التوازن الطبيعي للقوى التلقائية ويحول جزء من موارد المجتمع عن استخدامها الأمثل الذي لا يحققه إلا القطاع الخاص. ومن هنا يمكن القول أن الفكر الكلاسيكي يخلص قصر وظيفة الدولة بصفة أساسية على خدمات الأمن و الدفاع و العدالة، و بذلك يتحدد دور السياسة المالية في ظل النظرية التقليدية في توفير الإيرادات اللازمة لتغطية هذه الخدمات دون أن يكون لها أي غرض اقتصادي أو اجتماعي أو سياسي، فتغير الإنفاق الحكومي أو الضرائب بالزيادة أو بالنقص ليس لهما أي تأثير يذكر على الطلب الكلي والنتائج والمستوى العام للأسعار، إذ أن زيادة الإنفاق الممول عن طريق سندات يؤدي إلى رفع سعر الفائدة بما يكفي لخفض مساوياً للاستثمار الخاص والاستهلاك الخاص (زيادة الادخار)، وبالتالي عدم تغير الطلب الكلي للتغير في الإنفاق الحكومي أو الضرائب، فهو أثر غير مستقل نابع من أسلوب تمويل الزيادة وإن كان عن طريق الإنفاق أو الخفض من الضرائب.

فبعد أن سادت النظرية الكلاسيكية لفترة طويلة وما خلفته على السياسة المالية من قصور، فإن التغيرات السياسية والاقتصادية التي شهدتها العالم في القرن الماضي، متمثلة في الكساد العالمي والحرب العالمية الثانية أدت إلى تغيير بعض المعتقدات في الدول الرأسمالية، حيث بدأت الدعوة إلى المزيد من التدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية محاولة للحد من الآثار المترتبة عن هذه الظروف، حيث كان كينز من الاقتصاديين الذين نادوا بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بهدف الوصول إلى حالة التشغيل الكامل والمحافظة على نوع من الاستقرار الاقتصادي، ملغياً بذلك مبدأ التوازن التلقائي الذي جاء به الفكر الكلاسيكي.¹

2- السياسة المالية وأنواعها

2-1 تعريف السياسة المالية:

تم تعريف السياسة المالية في كتاب الاقتصاد الكلي لأحمد الأشقر 2002 على أنها مجموعة الإجراءات والتدابير المتخذة من قبل السلطات الحكومية لتعديل حجم النفقات العامة و/أو الحصيلة الضريبية من أجل خدمة أهداف اقتصادية محددة ولاسيما من أجل معالجة بعض المشاكل الاقتصادية كالبطالة و التضخم، ويكون لزيادة أو تخفيض النفقات العامة نفس أثر تخفيض/زيادة الضرائب.² كما عرفها أحمد زهير شامية في كتابه النقود والمصارف 1993 بأنها الطريقة التي تنتهجها الدولة عن طريق الإيرادات العامة والنفقات العامة، لمواجهة وعلاج المشاكل الاقتصادية المختلفة، ولتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي ترسمها الدولة.³

2-2 أنواع السياسة المالية:

1- السياسة المالية عن طريق التمويل بالعجز: وتتجسد من خلال الطرق التالية:⁴

- **التوسع في النفقات العامة:** وتتمثل في زيادة الدولة من نفقاتها على المرافق الخدمية وعلى المشاريع العامة، كما تزيد من النفقات التحويلية كالزيادة في الإعانات على ذوي الدخل المحدودة أو العاطلين عن العمل... إلخ، وتأخذ هذه الإعانات الحكومية شكلا نقديا أو عينيا ويزيد هذا النوع من الدعم من مقدرة الأفراد على الإنفاق، مما يؤدي بدوره إلى زيادة الاستثمار وزيادة العمالة.
- **الانضباط في سداد جزء من القروض العامة:** حيث أن قيام الدولة بسداد قروضها قبل موعد الاستحقاق يدفع بالقوة الشرائية للمجتمع إلى الأمام، ويكون ذلك عن طريق إحلال النقود محل الأوراق المالية في صناديق البنوك، مما يزيد من الاحتياطي النقدي لها ومقدرتها على التوسع في الائتمان المصرفي.
- **تخفيض الإيرادات الضريبية:** والهدف من وراء هذا التخفيض هو بعث قوة شرائية جديدة في المجتمع، حيث يشير علماء المالية إلى أن تخفيض الضرائب يزيد من صافي الدخل الفردي وبالتالي من زيادة الإنفاق الاستهلاكي، هذا بشرط أن ينفق هؤلاء الأشخاص الذين مسهم التخفيض تلك الزيادة في صافي الدخل على السلع الاستهلاكية والخدمات، ولا يكتفوا بإضافتها إلى أرصدتهم النقدية.

2- السياسة المالية عن طريق التمويل بالعجز: ويدخل ضمن هذا النوع عدة أساليب من السياسة

المالية:⁵

- **زيادة الإيرادات الضريبية:** ويستعمل هذا الأسلوب خاصة في أوقات التضخم الاقتصادي، حيث يهدف إلى امتصاص القوة الشرائية للأفراد، وقد لا يكون لهذا الأسلوب أثر إلا إذا انصب على تقليل الاستهلاك وهنا نقع في أثر سلبي آخر حيث يقع هذا التأثير على حساب فئة الدخل المتدنية.
- **التوسع في إصدار القروض العامة:** ويعني ذلك أن تقترض الحكومة من الجمهور عن طريق إصدار أوراق مالية وبيعها للجمهور، وقد يكون ذلك الاقتراض إما اختياريا أو إجباريا.
- **الحد من الائتمان المصرفي:** ويكون ذلك عن طريق سياسة البنك المركزي المتمثلة في بيع الأوراق المالية في السوق المفتوحة، رفع نسبة الاحتياطي، سعر إعادة الخصم، وكل هذا للتأثير على كمية النقود المعروضة وسعر الفائدة، وبالتالي التأثير على حجم الاستثمار.

3- أدوات السياسة المالية:

تتمثل أدوات السياسة المالية في تلك الأدوات التي تستخدمها الدولة من خلال استخدام أدوات المالية العامة من أجل تحقيق الأهداف المنشودة، وتنقسم أدوات السياسة المالية إلى:

• الإيرادات العامة:

تعرف الإيرادات العامة على أنها مجموع الأموال النقدية، والعينية، والمنقولة، والعقارية التي تحصلها الخزينة العامة للدولة، كما تعرف على أنها الأموال التي تحصل عليها الحكومة سواء بصفتها السيادية أو من مصادر خارجية عن ذلك، سواء أكانت قروضا داخلية أو خارجية، كما قد تكون ناتجة عن مصادر تضخمية لتغطية الإنفاق العام خلال فترة زمنية معينة، وذلك بهدف تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية. وتنقسم الإيرادات العامة إلى إيرادات أملاك الدولة؛ الإيرادات الضريبية والقرض العام.⁶

✓ **إيرادات أملاك الدولة:** يعتبر هذا النوع الإيرادات مصدرا هاما ومستمرا في توفير أموال شبه مضمونة وينقسم هذا النوع من الإيرادات بدوره إلى قسمين: أملاك الدولة العامة هي تلك الممتلكات الغير قابل للتصرف فيها من قبل الأفراد، وينتفع بها عامة الأفراد مجانا كالشواطئ والمنزهات العمومية. وأملاك الدولة الخاصة والتي تتمثل في الأموال التي تخضع للملكية الخاصة للدولة، ويستفيد منها الأفراد بمقابل مالي مدفوع للدولة كالأراضي.

✓ **الإيرادات الضريبية:** وتتمثل في الإيرادات الناتجة عن الاقتطاعات التي تتحصل عليها الدولة من الأفراد جبرا وبصفة نهائية كمساهمة منهم في تحمل التكاليف والأعباء العامة.

✓ **القرض العام:** هو عقد تبرمه الدولة أو إحدى هيئاتها العامة مع الجمهور أو مع دولة أخرى، تتعهد بموجبه على سداد أصل القرض وفوائده عند حلول موعد السداد، وذلك طبقا لإذن يصدر من السلطة المختصة.⁷

● **النفقات العامة:** تعتبر النفقات العامة الأداة التي تستخدمها الدولة للقيام بالتدخلات العمومية وتحقيق أهدافها، وتعرف النفقات العامة على أنها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق نفع عام، وتؤثر النفقات العامة على النشاط الاقتصادي الكلي، باعتباره جزء من الموارد الاقتصادية وبالتالي انعكاسه يكون على المتغيرات الاقتصادية من دخل قومي واستهلاك وادخار وغيره ويكون التأثير بصفة مباشرة وغير مباشرة.⁸

● **الموازنة العامة:** وهي عبارة عن توقيع مجاز لنفقات وإيرادات العامة للدولة لفترة زمنية مقبلة، غالبا ما تكون سنة، معدة وفقا لأهداف اقتصادية ومالية، فيخص التقدير هنا تلك الإيرادات المنتظرة، وكذلك النفقات التي ينتظر أن تقدمها الدولة لإشباع الحاجات العامة، أما عن الاعتماد فيقصد به المصادقة من طرف السلطة التشريعية مشروع الموازنة المقترح من قبل السلطة التنفيذية، وبهذه المصادقة يتحول مشروع الموازنة إلى قانون يجيز للحكومة تقديم النفقات وتحصيل الإيرادات.⁹

4- أهداف السياسة المالية:

تسعى السياسة المالية من خلال أدواتها إلى تحقيق الأهداف التالية:¹⁰

● **التأثير على الحالة الاقتصادية التي تمر بها البلاد:** تستطيع الحكومة باستخدام أدوات السياسة المالية التأثير على الحالة الاقتصادية التي تمر بها البلاد، ففي حالة الرواج تعمد الحكومة إلى زيادة الضرائب ورفع سعر الفائدة الذي يخفض الطلب على الاستثمار وبالتالي تهدأ الحركة التضخمية التي تسير نحوها البلاد. أما في حالة الكساد فتقوم الدولة بتخفيض الضرائب لتشجيع الاستهلاك وزيادة الدخل وتخفيض سعر الفائدة الذي يشجع الطلب على الاستثمار وبالتالي يعود الاستقرار والتوازن إلى الاقتصاد الوطني.

- **زيادة معدلات النمو الاقتصادي:** تعتبر زيادة معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي من أهم الأهداف التي تسعى الدول لتحقيقها باستخدام أدوات السياسة المالية، ولتحقيق هذا الهدف لابد من اختيار التركيبة المناسبة لمفردات السياسة المالية، بحيث تخدم هدف زيادة معدل النمو، حيث أن مفردات السياسة المالية غير المتجانسة قد تؤدي إلى أهداف معاكسة، لذلك لابد من دراسة الحالة الظرفية للاقتصاد واختيار الأدوات المالية المناسبة التي تساهم في تنشيط حجم الطلب الكلي الأمر الذي يدفع لزيادة العرض الكلي في الاقتصاد الوطني.
- **تحقيق العدالة الاجتماعية:** تستطيع السياسة المالية المساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية وذلك باستخدام أدواتها مثل الضرائب، الإنفاق العام، وغيرها. فمثلاً تستطيع الدولة القيام بزيادة الضرائب على الطبقات الغنية وتخفيضها على الطبقات الفقيرة، أو زيادة الإنفاق العام على المشروعات الخدمية والقطاعات غير الإنتاجية في الاقتصاد مثل: الصحة، التعليم، الرياضة، الثقافة وغيرها، والمرافق الأخرى التي يستفيد منها الفقراء وأصحاب الدخل المحدود بشكل مباشر، كما يمكن أن تقدم الدولة المساعدات للعائلات كثيرة العدد، أو العائلات التي لا تجد عملاً، أو بشكل عام للعاطلين عن العمل وكذلك للكبار والمسنين وغيرهم، وبذلك تكون الدولة قد سعت إلى إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة.

ثانياً: الجوانب النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر.

يكتسي الاستثمار الأجنبي المباشر أهمية بالغة في التنمية الاقتصادية للدول، حيث يعتبر من أهم مصادر التمويل الخارجي للمشاريع التنموية وأحد وسائل الحصول على التكنولوجيا الحديثة الضرورية للحاق بركب التقدم وتحقيق الرقي والنمو الاقتصادي.

1- تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر:

تنوعت وجهات النظر التي عرفت الاستثمار الأجنبي المباشر وسنورد بعضاً منها في ما يلي:

يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه قيام شركة ما بالاستثمار في مشاريع تقع خارج حدود الوطن الأم، وذلك بهدف ممارسة قدر من التأثير على عمليات تلك المشاريع¹¹.

وعرفته هيئة الأمم المتحدة والتنمية UNICTAD بكونه ذلك الاستثمار الذي يفضي إلى علاقة عادة ما تكون طويلة المدى، حيث يعكس منفعة وسيطرة دائمتين للمستثمر الأجنبي في فرع أجنبي قائم في دولة مضيضة غير التي ينتمي إلى جنسيتها.¹²

وحسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD فإن الاستثمار الأجنبي هو ذلك النوع من الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، وتتطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة بالإضافة على تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة.¹³

وعرفه صندوق النقد الدولي FMI بكونه ذلك الاستثمار الذي يتيح لمستثمر مقيم في دولة ما حيازة حصة ثابتة (أكثر من 10%) في مشروع دولة أجنبية، تؤهله لإدارة المشروع بشكل كلي أو جزئي.¹⁴

وعرفته منظمة التجارة العالمية OMC على أنه ذلك النشاط الذي يقوم به المستثمر المقيم في بلد ما والذي من خلاله يستعمل أصوله في بلدان أخرى وذلك مع نية تسييرها.¹⁵

2- محددات الاستثمار الأجنبي المباشر:

ويقصد بها مجموعة من العوامل والشروط التي تتحكم وتؤثر على توجهاته، وتمثل هذه المحددات الظروف القبلية للاستثمار الواجب توفرها من أجل جذبه، وتشمل هذه المحددات ما يلي:¹⁶

- **حجم السوق ومعدل نموه:** يعد نمو السوق العامل الأكثر أهمية في مدى جاذبية البلد المضيف للشركات متعددة الجنسيات، لكن لا يهم حجم السوق في حد ذاته بقدر ما يهم أكثر تطور ونمو حجم السوق، الذي يؤدي إلى اليد من تدفق الاستثمار الأجنبي، إضافة إلى نوعية السوق، حيث أن المستثمرون الأجانب يتوجهون نحو المناطق التي تشهد ديناميكية كبيرة، والتي تتيح فرص جديدة للاستثمار.
- **الاستقرار الاقتصادي:** إن وجود بيئة اقتصادية تتمتع بالاستقرار والثبات تعد من العناصر الأساسية في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، لأن التقلبات الاقتصادية تزيد من شكوك المستثمرين مما يؤدي إلى تخفيض حجم استثماراتهم أو الانسحاب منها كليا.
- **توفير بنية تحتية مناسبة:** يعتبر وجود بنية تحتية مناسبة محددًا رئيسيًا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ تساعد على تحديد سلوك الشركات الأجنبية في اختيار الموقع المناسب للقيام بمشاريعها، كما يساهم في تخفيض تكلفة الإنتاج والنقل إضافة إلى رفع معدل العائد على الاستثمار الخاص.

- الإطار التشريعي والتنظيمي للاستثمار: يعد توفير إطار تشريعي وتنظيمي يحكم أنشطة الاستثمار المباشر أحد العوامل الأساسية والمؤثرة على اتجاهات الاستثمارات الأجنبية.

3- حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر:

تسعى الدول لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر نظرا لأهميته على صعيد التنمية الاقتصادية، ولأجل ذلك فإنها تضع مجموعة من الإجراءات والسياسات التي تستقطب المستثمرين الأجانب، ومن بين هذه الحوافز نذكر:

- الإعفاءات الضريبية أو فرض ضرائب ذات معدلات منخفضة على هذه الشركات.
- الإعفاءات الكلية أو الجزئية من الرسوم الجمركية على التجهيزات والآلات والمواد الضرورية للمشاريع.
- تقديم تسهيلات للحصول على القروض من البنوك الوطنية وتخفيض الفوائد عليها.¹⁷
- منح تسهيلات للشركات الأجنبية خاصة ما تعلق بالعقارات الصناعية، واستغلال البنى الأساسية بأسعار تفضيلية.

4- معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر:

- قد توجد العديد من العوامل الاقتصادية، السياسية، الإدارية التي تقوض جهود الدول في جذب الاستثمار الأجنبي بالحجم المرغوب فيه، نذكر منها:
- عدم استقرار المؤشرات الاقتصادية الكلية مثل سعر الفائدة، سعر الصرف، نسبة البطالة، معدل التضخم...

- القيود المفروضة على رؤوس الأموال خاصة في حالة الخروج.
ضعف كفاءة النظام المالي للدولة المضيفة.

عدم الاستقرار السياسي وانتشار النزاعات والصراعات الداخلية.

- التعقيدات الإدارية ونقشي ظواهر البيروقراطية والمحسوبية.

- غياب الأرقام والإحصائيات حول فرص وحوافز الاستثمار.

5- مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر:

يمكن للدول المضيفة الاستفادة من عديد المزايا جراء استقطابها للاستثمار الأجنبي المباشر والتي من بينها:

- توفير مصدر متجدد وبشروط جيدة للحصول على العملات أو رؤوس الأموال الأجنبية لتمويل برامج وخطط التنمية.¹⁸

- رفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج الوطني وذلك عن طريق مساهمة أفراد المجتمع في المشاريع الاستثمارية أو استحداث مشاريع جديدة مساندة للمشاريع الاستثمارية الأجنبية.¹⁹

- التخفيف من حدة البطالة وخلق فرص توظيف جديدة.

- تحسين وضعية ميزان المدفوعات من خلال تحسين مستويات الإنتاج الوطني ورفع الصادرات وتقليص الواردات، مع مراعاة التوازن بين تدفقات رؤوس الأموال الداخلة والخارجة.

- تسهيل اكتساب التكنولوجيا والتقنيات الحديثة.

- تطوير وتأهيل اليد العاملة المحلية من خلال الفرص التدريبية التي تتيحها الشركات الأجنبية ونتيجة للاحتكاك بالمستوى العالي من التكنولوجيا والتقانة.

- زيادة التراكم الرأسمالي في اقتصاديات الدول المضيفة وتعويض النقص في رؤوس الأموال.

6- الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر:

بالرغم من الآثار الإيجابية التي أن يمكن أن يحققها الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أنه ينطوي على بعض الآثار السلبية نذكر منها:

- الاختلالات التي قد تقع في ميزان المدفوعات نتيجة تحويل المدفوعات المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر نحو الخارج والمتمثلة في الأرباح وأجور العاملين الأجانب، رسوم براءات الاختراع والعلامات التجارية والتراخيص، الفوائد على رؤوس الأموال المستثمرة.

- تؤثر تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية على السياسة النقدية من خلا تأثيرها على استقرار أسعار الصرف ومعدلات التضخم.

- إن تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة قد يتسبب في عرقلة الصناعات المحلية نتيجة عدم قدرتها على منافسة الشركات الأجنبية التي تتميز عادة بمستويات عالية من التقنية والخبرات المكتسبة مقارنة بالشركات المحلية.

- خطر المراقبة الأجنبية في اقتصاديات الدول المضيفة للاستثمارات، وخطر توسعها لتصل إلى المجالات الأخرى غير الاقتصادية، ومن بينها المجالات الاجتماعية والثقافية وحتى السياسية.²⁰

- يؤدي التوسع في الاستثمار الأجنبي المباشر إلى زيادة نفوذ الشركات الأجنبية والتي تؤثر بدورها على السياسة العامة للدول المضيفة مما يحد من استقلاليتها الاقتصادية والسياسية.

- التأثيرات السيئة على بيئة الدول المضيفة، لأن الاستثمارات الأجنبية غالبا ما تكون في المجالات الصناعية التي تزيد من التلوث البيئي، حيث تتجنب الشركات الأجنبية توطين هذه الصناعات في دولها نظرا للمعايير البيئية المشددة التي تفرضها سلطات هذه الدول، وكذا ارتفاع مستوى الوعي المجتمعي بالمخاطر البيئية.

ثالثا: فعالية السياسة المالية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر

1- السياسة الضريبية والاستثمار الأجنبي المباشر

1-1 العلاقة بين الضريبة والاستثمار (منحنى لافر):²¹

اعتبر لافر أن الارتفاع السريع لمعدلات الضغط الضريبي يدفع قطاع العائلات والمؤسسات إلى التقليل من وقت العمل على حساب الوقت المخصص للراحة. فمنحنى لافر يثبت بأن كل زيادة في الضغط الضريبي تؤدي إلى زيادة الحصيلة الضريبية للدولة، إلى غاية نقطة تسمى نقطة العتبة والتي بعدها تؤدي أي زيادة في الضغط الضريبي إلى انخفاض في الحصيلة الضريبية. والمنحنى التالي يشرح ذلك:

الشكل رقم (1): منحنى لافر



المصدر: سالكي سعاد، مرجع سبق ذكره ص: 126.

فعندما يكون معدل الضريبة في المستوى م 1 فإن الحصيلة الضريبية تكون في أعظم قيمة لها (أ)، وإذا تم تجاوز هذا المعدل بالانتقال إلى المعدل الأكبر م 2 فإن الحصيلة الضريبية تنخفض من (أ) إلى (ب)، أي أن الحصيلة الضريبية تنخفض وبالتالي تنتج الدولة نحو تخفيض من الإنفاق، وبالتالي فإن تأثير الضرائب على من خلال تأثيرها على الربح فيزيد الميل للاستثمار كلما زادت فرص الحصول على الأرباح، فالتأثير السلبي للضرائب على الأرباح يؤدي إلى تخفيض الاستثمارات.

1-2 الحوافز المقدمة للاستثمار الأجنبي

تسعى مختلف دول العالم لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، باستخدام عدة أساليب كالحوافز الضريبية والتي هي عبارة عن امتيازات تقدمها الدولة للاستثمارات المحلية أو الأجنبية لتحقيق أهداف معينة. وتشمل الحوافز الضريبية كل من الإعفاءات الضريبية؛ التخفيضات الضريبية؛ المعدلات التمييزية وإمكانية ترحيل الخسائر إلى السنوات اللاحقة والتي ستناولها بشيء من التفصيل فيما يلي:²²

- **الإعفاء الضريبي:** وهو إسقاط حق من الدولة عن بعض المكلفين في مبلغ الضرائب الواجب السداد مقابل التزامهم بممارسة نشاط معين في ظروف معينة، وذلك حسب أهمية النشاط، حجمه، موقعه الجغرافي، نطاقه، كما قد يكون هذا الإعفاء جزئي أو كامل، وتتراوح مدة الإعفاء بين سنتين إلى خمس سنوات وقد تصل إلى خمس عشرة سنة.
- **التخفيضات الضريبية:** عبارة عن تقليص يمس قيمة الضريبة المستحقة مقابل الالتزام ببعض الشروط كإعادة استثمار الأرباح، بمعنى يتم استخدام التخفيضات الضريبية بناء على توجهات السياسة الاقتصادية والاجتماعية المستهدفة.
- **المعدلات التمييزية:** ويقصد بها تصميم جدول يحتوي على عدد من المعدلات الضريبية ترتبط بنتائج محددة لعمليات المشروع، حيث ترتبط هذه المعدلات عكسيا مع حجم المشروع أو مدى مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية، فتزداد المعدلات تدريجيا كلما انخفضت نتائج عمليات الاستثمار والعكس صحيح.

• إمكانية ترحيل الخسائر إلى السنوات اللاحقة: وتشكل هذه التقنية وسيلة لامتنعاص الآثار

الناجمة عن تحقيق خسائر خلال سنة معينة، و هذا بتحميلها على السنوات اللاحقة حتى لا يؤدي ذلك إلى تآكل رأسمال المؤسسة.

2- سياسة الإنفاق العام والاستثمار الأجنبي:

يعتبر الإنفاق العام أداة من أدوات السياسة المالية والتي لها تأثير مباشر على الاستثمار، حيث تسعى كل دولة من خلال هذه الأداة توفير المناخ المناسب للمستثمرين والتي يعجز القطاع الخاص عن توفيرها، ويشمل الإنفاق العام عدة جوانب:²³

- المنح والإعانات النقدية للشركات ومنتجي القطاع الخاص: مثل الإعانات التي تمنح لتشجيع بعض أنواع الصناعات لإنتاج سلعة معينة أو تخفيض سعر البيع للمستهلك؛
- منح البحث والتطوير: تقوم الدولة بتقديمها للشركات لتطوير منتجاتها القائمة وابتكار منتجات جديدة؛
- منح التوظيف: حيث تقوم الدولة بتقديم منح نقدية كبيرة للشركات بغرض خلق وظائف جديدة، مما يشجع المستثمرين على إنشاء استثمارات جديدة والتوسيع في الاستثمارات؛
- منح النقل: وتتحصل عليها خاصة المشروعات الصغيرة لمساعدتها على تسويق منتجاتها إلى المناطق المختلفة؛
- توفير الأراضي مجانا وبأسعار منخفضة: يشجع هذا الدعم على الاستثمار في بعض المناطق المستهدفة من طرف الدولة في إطار تطبيق خططها التنموية
- منح التنمية: وذلك من خلال التشجيع على استخدام التقنيات الحديثة ويتوقف حجم المنحة المقدمة على طبيعة المشروع ونوع المنطقة التي يمارس فيها نشاطه؛
- علاوات الاستثمار: تقدم هذه المنحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وبالتالي لكي تحصل المشروعات على هذه المنح يجب أن تحقق ربحية ملائمة؛

• **الاتفاق على مشاريع البنية التحتية:** وتشمل كل من قطاع النقل، قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية، الانترنت، قطاع التعليم، قطاع الطاقة والموارد المائية، وبالتالي من محفزات القطاع الخاص على الاستثمار كون سياسة الإنفاق العام تتجه نحو تقنية البنية الأساسية.

الخلاصة:

حاولنا من خلال هذه الورقة الإلمام بالجوانب النظرية لكل من السياسة المالية والاستثمار الأجنبي المباشر ثم توضيح العلاقة بينها، من خلال ما تقدم اتضح لنا أهمية السياسة المالية كوسيلة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق أدواتها الانفاقية أو الضريبية، فكلما كانت السياسة الضريبية متضمنة لتسهيلات وتحفيزات ضريبية كلما أدت إلى تدفقات استثمارية قوية نحو البلد المضيف، وكلما كانت النفقات العامة موجّهة نحو دعم البنى التحتية كلما عرف الاستثمار استمرارية واستقرار بذلك البلد.

وتكون السياسة المالية أكثر جاذبية للاستثمار، كلما كانت قادرة على المحافظة على مستوى معين لعجز الموازنة العامة بالشكل الذي لا يؤدي إلى ارتفاع مستوى التضخم، ولا يخفى علينا أنه لا يمكن للسياسة المالية لوحدها أن تتحكم في الاستثمار الأجنبي المباشر بل لا بد أن تتضافر مجموعة من العوامل مؤدية إلى خلق مناخ ملائم للقيام بعملية الاستثمار.

الهوامش والإحالات:

¹ دواسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر ص ص: 50-55.

² أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، الدار العالمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2002، ص: 338 .

³ أحمد زهير شامية، النقود والمصاريف، دار زهران للنشر، عمان، 1993، ص: 345 .

⁴ أحمد زهير شامية، النقود والمصاريف، دار زهران للنشر، عمان، 1993، ص: 345 .

⁵ نفس المرجع السابق، ص: 15.

⁶ سالكي سعاد، مرجع سبق ذكره ص ص: 22-24.

- ⁷ نفس المرجع السابق ص ص: 24-28.
- ⁸ اريالله محمد، السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار حالة الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2010-2011، ص: 25.
- ⁹ سالكي سعاد، مرجع سبق ذكره، ص: 42.
- ¹⁰ هيفاء غدير غدير، السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب دمشق، وزارة الثقافة، دمشق 2010، ص ص: 20-25.
- ¹¹ - حسان خضر، الاستثمار الأجنبي المباشر- تعاريف وقضايا، المعهد العربي للتخطيط، مجلة جسر التنمية، 2004 السنة الثالثة، ص 11.
- ¹² - خاطر إسمهان، دور التكامل الاقتصادي في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر"دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، 2012/2013، ص 62.
- ¹³ - قويدري كريمة، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة ماجستير، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010/2011، ص 5.
- ¹⁴ - خاطر اسمهان، مرجع سبق ذكره، ص 62.
- ¹⁵ - قويدري كريمة، مرجع سبق ذكره، ص 06.
- ¹⁶ عبو هودة ، آثار العولمة المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بو علي بالشلف، الجزائر، ص ص: 54-59.
- ¹⁷ زيدان محمد، الاستثمار الأجنبي المباشر بالبلدان التي تمر بمرحلة انتقال - نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 01، السادسي الثاني، 2004، ص 08.
- ¹⁸ - حسان خضر، مرجع سبق ذكره، ص 11.
- ¹⁹ - نفس المرجع السابق.
- ²⁰ - خاطر اسمهان، مرجع سبق ذكره، ص 105.
- ²¹ سالكي سعاد مرجع سبق ذكره، ص ص: 125، 126.
- ²² طالي محمد، أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، ص ص: 317، 318.
- ²³ حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص: 374.